

**البيان الختامي**  
**منتدى السلامة الغذائية، الصحة، والتنمية الاقتصادية**  
**4 - 5 شباط (فبراير) 2010**

افتتح معالي الوزير عدنان القصار، وزير دولة في الجمهورية اللبنانية ورئيس مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منتدى "سلامة الغذاء، الصحة، والتنمية الاقتصادية" الذي عقد في مقر الاتحاد في مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي، في بيروت، الجمهورية اللبنانية، خلال يومي 4 و5 شباط (فبراير) 2010، وذلك بتنظيم مشترك من اتحاد الغرف العربية و"مستشارو سلامة الغذاء للشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (ميفوسا)، وبرعاية وحضور معالي الدكتور محمد جواد خليفة، وزير الصحة العامة في الجمهورية اللبنانية.

**أهداف المنتدى:**

هدف المنتدى الى زيادة الوعي حول العلاقة المتبادلة بين سلامة الغذاء والصحة والتنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة، وتعزيز دور الحكومات في وضع السياسات المناسبة وفي توفير الرقابة لضمان حماية المنتج والمستهلك والمواطن، بالإضافة الى تطوير مشاركة القطاع الخاص العربي في تحمل المسؤوليات في الاجراءات الواجب اتخاذها. وشارك في المنتدى وفود من الغرف العربية ومن المنظمات المعنية العربية والدولية والمجالس والهيئات الاقتصادية والاتحادات النوعية في العالم العربي وفي لبنان، الى جانب أكاديميين وخبراء في الزراعة والصحة والغذاء والجودة. ورعت أعمال هذا المنتدى شركات شكري حاصني، وطونيز فودز، وتنمية، والشركة العربية للمواد الغذائية.

**القصار:**

ألقى معالي الوزير عدنان القصار كلمة ترحيبية بالمشاركين، شاكرًا معالي الدكتور محمد جواد خليفة، وزير الصحة العامة في الجمهورية اللبنانية، على رعايته وحضوره. وأشار معالي الوزير القصار في كلمته الى النقص الكبير في الغذاء والانتاج الزراعي في الدول

العربية، حيث أن الفجوة الغذائية العربية هي في حدود 20 مليار دولار أميركي سنوياً في الوقت الحاضر. واعتبر السلامة الغذائية تعني الإنسان مباشرة وتتصل بصحته وديمومته، وبالتالي تشكل الركن الأساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذ لفت الى أن قدر القطاع الصحي والاستشفائي التعاطي مع النتائج، فإنه لا بد من رفض وشجب التجاوزات التي وصلت الى حدود استيراد أدوية فاسدة وغير سليمة، كما أن خطورتها تكمن في مجرد حصولها وليس فقط في سعة انتشارها. ودعا الى اعتماد استراتيجيا عربية في مجال الغذاء والصحة تسهم فيها الحكومات والجامعة العربية الى جانب القطاع الخاص العربي، ارتكازاً على التكنولوجيا الحديثة في الزراعة. كما دعا الى تحقيق قفزة في البنية التحتية للطبابة والاستشفاء والصيدلة في الدول العربية، مع الاهتمام بالبحوث العلمية ذات الصلة.

وأكد على ان تحقيق تطلعات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، التي عقدت في الكويت في يناير 2009، بالنسبة الى توفير الأمن الغذائي والأمن الصحي لشعوب المنطقة العربية يتطلب تعاوناً مبرمجاً بين القطاعين العام والخاص، الى جانب مبادرات تستهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة، وتطوير السياسات الرامية الى ضبط معايير الجودة والتنسيق بينها وفقاً للأسس النوعية الغذائية والصحية الحديثة.

ولفت الى أن البيان الوزاري للحكومة اللبنانية قد ركز على عدد من التوجهات المحورية في مجال توفير سلامة الغذاء والصحة، متعهداً العمل على إنشاء هيئة وطنية تعنى بالغذاء والدواء، والسعي لإقرار قانون سلامة الغذاء الذي يضمن جودة وسلامة الانتاج، الى جانب توسيع عمل برنامج الجودة لتحسين نوعية المنتجات اللبنانية وقدرتها على المنافسة.

### خليفة:

من جهته، أكد معالي الوزير محمد جواد خليفة في كلمته أن سلامة الغذاء لها ارتباطات وتداعيات متشعبة لا سيما على مستوى الصحة والانتاج والاقتصاد والإنفاق، ورأى أن 80 في المئة من تحقيق هذا الموضوع مرتبط بثقافة المجتمع المدني والتزامه بأخلاقيات المهنة التي يمارسها، ويبقى 20 في المئة تعود للقوانين والتشريعات والأنظمة المرعية الإجراء التي تضعها الدولة. وشدد على أن الرقابة الصارمة التي تمارسها الدولة في هذا الإطار لم تعد أمراً أساسياً لضبط سلامة الغذاء، وإنما الأمر مرتبط أكثر بالرقابة الذاتية التي تمارسها المؤسسات

الخاصة للأعمال التي تزاولها. وأضاف أنه لا يمكن أن تلقى المسؤوليات على الدولة بمعزل عن المجتمع المدني، إذ لها دور المنظم بالتعاون مع المجتمع المدني والدول المجاورة.

وأكد على أنه لا يمكن ضمان سلامة الغذاء بشكل جيد من دون التعاون مع دول الجوار، والتفاهم على اجراءات محددة لضبط هذا الموضوع، مشدداً على أن سلامة الغذاء هي ثقافة والتزام أدبي من قبل المنتج والتاجر والصيدلي والطبيب. وأشار الى وجود نقص كبير في معالجة المواضيع المشتركة بين الدول العربية، لا سيما الاتفاق على تشريعات موحدة لمواجهة قضايا تهم المجتمع العربي، لافتاً الى أن معظم الدول العربية لا تزال تعتمد في سياساتها الصحية على علاج المرض، فيما تغيب أي موازنات للوقاية، مشيراً الى أن لبنان اتجه نحو اتباع سياسة مختلفة وهي الوقاية المسبقة من الأمراض المعروفة، وهذا أجدى بكثير وأقل كلفة.

#### إدريس:

في كلمته، أكد مدير عام "مستشارو السلامة الغذائية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (ميفوسا) المهندس عاطف إدريس على أن غذاءنا ودواءنا واستشفاءنا بخير، وإن ما نحتاجه هو المزيد من التخطيط والتنظيم والمراقبة وحسن الأداء، بالتزامن مع بذل الجهد والعمل النوعي والنفاش في مقاربة القضايا. وأشار الى أن العمل في المجال الغذائي والصحي اليوم باتت تحكمه عدة اتفاقيات ومعايير أخرجتها المعاهدات، وبات من المهم اليوم تفعيل العمل بدستور الغذاء أو ما يعرف بالـ (Codex Alimentarius).

وأكد على أن الهدف من عقد هذا المنتدى هو التوصل الى معالجة شفافة لمفاصل أساسية تواجه أصحاب القرار والمعنيين بسلامة الغذاء والصحة والدواء من القطاعين العام والخاص، من أجل تعزيز قناعاتنا المشتركة حول المعايير العالمية وجدوى الالتزام بتطبيقها، ومنها مبادرة منظمة اليونيدو في وضع مسودة قانون السلامة الغذائية واقتراح إنشاء الهيئة العامة لسلامة الغذاء. كذلك أكد على عدة توصيات مهمة، تتضمن اعتبار السلامة الغذائية مشروعاً إقليمياً يتطلب تعاون جميع الفاعلين في مجالات الزراعة والغذاء والدواء من القطاعين العام والخاص، وتفعيل السياسات الزراعية العربية المشتركة، بالتركيز على احتياجات المستهلك وتطلعاته الصحية، وذلك من نواحي الوقاية والعلاج. كما دعا الى التركيز على المعايير والبرامج العالمية في الجودة مثل (ISO 22000) وبرامج تحديد النقاط الحرجة (HACCP)،

ووضع الخطط العملية وتنفيذها لمواجهة الفقر والتصحر والانحباس الحراري، والاهتمام باحتياجات المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

### مجدلاني:

شارك في أعمال المنتدى سعادة النائب الدكتور عاطف مجدلاني، نائب في البرلمان اللبناني ورئيس اللجنة النيابية الصحية، وأكد في مداخلة على أهمية إصدار قانون سلامة الغذاء من أجل حماية الانتاج والمستهلك، وضمان الجودة في السلع، بالإضافة الى اقتراح قانون لإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة تعني بسلامة الغذاء والدواء. ولفت الى وجود ثغرات بالنسبة للنقص في عدد الموظفين المتخصصين في التفتيش والرقابة، والى أهمية مراقبة المتممات الغذائية وكذلك الأعشاب التي تعطي صفة علاجية، معتبراً أن هذا الموضوع الهام يحتاج الى استراتيجية متكاملة.

### جلسات العمل:

قُدم الى أعمال المنتدى خطابان رئيسيان، قدمهما الدكتور نديم قرطاس، نائب الرئيس للشؤون الطبية وعميد كلية الطب والمركز الطبي الأسبق في الجامعة الأميركية في بيروت، والمهندس موسى فريجي، أمين سر التجمع الوطني للإصلاح الاقتصادي ورئيس مجلس ادارة شركة التنمية. وكان عريف المنتدى الدكتور أحمد سفر.

وعقدت في إطاره خمس جلسات عمل على الشكل التالي:

جلسة العمل الأولى حول "العلاقة بين الصحة والاقتصاد: القضايا المستجدة". رئسها الدكتور زياد منصور، منسق البرامج في منظمة الصحة العالمية (WHO)، وحاضر فيها الدكتور عزام عويضة، مسؤول الصحة في جمعية العزم والسعادة، والدكتور جورج خوري، منسق المركز الاقليمي للصحة الحيوانية في الشرق الأوسط في منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO)، والدكتورة نادين الزعني، بروفيسور في قسم التغذية في الجامعة اللبنانية الأميركية (LAU).

جلسة العمل الثانية حول "أهمية سلامة الغذاء في التنمية الاقتصادية". رئسها الدكتور فلاح جبر، الأمين العام للاتحاد العربي للصناعات الغذائية. وحاضر فيها الدكتور حسين ديب، خبير في شؤون سلامة الغذاء، والدكتور إدوارد غريسوم، المدير العام لشركة DQS - لبنان، والدكتورة كارين عيسى، أستاذة في قسم التغذية في كلية الصيدلة في الجامعة اليسوعية في لبنان.

جلسة العمل الثالثة حول "تحديات السلامة في القطاع الزراعي وانعكاساتها الاقتصادية". رئسها معالي الدكتور عادل قرطاس، وزير الزراعة اللبناني الأسبق، والدكتور علي مؤمن، ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في لبنان. وحاضر فيها الدكتور يحيى بكور، الأمين العام لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب، والدكتور خالد النجار، خبير في الشؤون الزراعية، والدكتور علي بصل، أستاذ في كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية، والأستاذ فؤاد فليف، المدير العام لوزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان.

جلسة العمل الرابعة حول "الصناعات الدوائية والحماية الصحية للمواطن". رئسها الدكتور حسان بيرقدار، مدير الشؤون العملية والرقابة المؤسسية في شركة نسنله للشرق الأوسط في مصر، والدكتور زياد نصور، رئيس نقابة الصيادلة في لبنان، والدكتور زياد عبد الصمد، الأمين العام لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، والدكتور سليمان هارون، رئيس نقابة المستشفيات في لبنان.

جلسة العمل الخامسة حول "حماية المستهلك ودور الجهات الرسمية". رئسها سعادة الدكتور عاطف مجدلاوي، نائب في البرلمان اللبناني ورئيس اللجنة الصحية النيابية. وحاضر فيها الأستاذ زهير برو، رئيس جمعية حماية المستهلك في لبنان، والسيدة مارلين زخيا، ممثلة مدير عام جمعية الشبان المسيحية (YMCA).

#### التوصيات:

بنتيجة الدراسات والمحاضرات والمناقشات التي جرت، توصل المشاركون الى التوصيات التالية:

## جلسة العمل الأولى: العلاقة بين الصحة والاقتصاد: القضايا المستجدة.

- 1- أهمية وضع خطط شاملة على الصعيدين الوطني والعربي المشترك، تتواءم مع المعايير والمواصفات العالمية للجودة والنوعية والسلامة.
- 2- وضع سياسات للتوعية وتعزيز قدرة المساءلة والمراقبة الذاتية.
- 3- وضع قائمة بالموشرات الأساسية وبرنامجها الدوري، على أن يتم اختيار المسؤولين عن كل مؤشر وجعل الإبلاغ الدوري إلزامياً، وتستفيد منه كل الطاقات الموجودة في البلد والمعنية بهذا الموضوع.
- 4- اعطاء الحوافز لتحسين النوعية وتشجيع الأبحاث للوصول الى أسقف (thresholds) جديدة أفضل.
- 5- التأكد من نوعية المختبرات وصحة نتائجها.
- 6- إنشاء ادارة موحدة على غرار (FDA) لديها سلطة لوضع وتنفيذ خطة شاملة متحركة ومرنة لمراقبة سلامة وفعالية المواد الكيماوية والبيولوجية والأجهزة المستعملة على الإنسان والحيوان، وسحبها من التداول إذا لزم الأمر.
- 7- تطوير التشريعات وزيادة التوعية والارشاد وعدد المؤسسات العاملة في مجال الخدمات البيطرية والصحة الحيوانية.
- 8- أهمية مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في وضع الحلول حيث أن دور الحكومات هو تنظيمي فقط.
- 9- إعادة تقييم لجدوى السياسات الزراعية والغذائية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية المتبعة، والتي تؤدي الى حالات الإفراط في الوزن الزائد، نظراً لتداعياته الخطيرة على الصحة الفردية وعلى الانتاجية والإنفاق الصحي.
- 10- تأهيل الكوادر الوطنية في مجالات سلامة الغذاء من خلال التواصل والتعاون بين الجميع لتبادل الخبرات، لا سيما وأن بعض الدول العربية لديها امكانات كبيرة في هذا المجال، وكذلك التعاون من حيث الإبلاغ عن التغييرات التشريعية والإجرائية في كل دولة.
- 11- زيادة عدد مخابر الرقابة والجودة لتقصي ترسبات المبيدات والمضادات الحيوية.
- 12- استمرار برامج التعاون المشتركة بين المنظمات العربية النوعية والمنظمات الدولية المتخصصة في هذا المجال.
- 13- مقارنة جدية لموضوع الأمن الغذائي من حيث وفرة وسلامة وتكلفة الغذاء. والتنبه الى ازدياد حجم الفجوة الغذائية في العالم العربي، والعمل نحو تنويع المنتجات حسب

الإمكانات والموارد المتوفرة، لا سيما وأن معظم الزراعات تقليدية في العالم العربي. وهذا الأمر يتطلب مستوى عال من التعاون العربي المشترك والتنسيق في وضع السياسات الزراعية بين الدول العربية. كما يتطلب الأمر تطوير القيمة المضافة للانتاج الزراعي لزيادة تنافسية الصادرات.

### جلسة العمل الثانية: أهمية سلامة الغذاء في التنمية الاقتصادية.

- 1- أهمية تطوير النظم والقوانين المعنية بالسلامة الغذائية.
- 2- ضرورة إصدار قانون سلامة الغذاء وتعيين الهيئة القومية للغذاء بالنسبة للبنان.
- 3- التكيف مع المعايير الاقليمية والدولية في وضع القوانين الجديدة، ومنها القواعد الأساسية في اتفاقية الصحة والصحة النباتية.
- 4- الاهتمام بممارسات السلامة الغذائية وإدارة النظافة في المؤسسات العاملة في مجال الغذاء، واعتباره مسؤولية ثقافية تترسخ في العمل الغذائي، نظراً لتأثير ذلك المباشر على الحفاظ على سمعة هذه المؤسسات وحصتها في السوق الاستهلاكي المحلي والخارجي، ومساعدتها على النفاذ الى الأسواق العالمية.
- 5- ضرورة الحصول على شهادات تخصص قبل بدء المشاريع الغذائية والدوائية.
- 6- توفير التمويل اللازم وبكلفة مقبولة لدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة في سعيها لتطبيق معايير الجودة والنوعية في منتجاتها.
- 7- أن تراعي القوانين الأخذ بالنسبة المخالفة من مجمل الانتاج.

### جلسة العمل الثالثة: تحديات السلامة في القطاع الزراعي وانعكاساتها الاقتصادية.

- 1- إشراك القطاع الخاص في وضع وصياغة القوانين والتشريعات والاجراءات المعنية بسلامة الغذاء والانتاج وحماية المستهلك.
- 2- إعادة النظر بالموصفات القياسية، وأن تكون المراقبة متدرجة وتبدأ بالتوجيه.
- 3- أن ترفق التراخيص بالتشريعات المرتبطة بها لتوعية المستثمر حول الأطر الناظمة لعمله.
- 4- اللجوء الى المختبرات المعتمدة للأخذ بنتائجها، والى اعتماد أكثر من مختبر واحد في الفحص، وأن تؤخذ العينات بوجود المحترف.
- 5- تطبيق القانون على الانتاج الوطني والمستورد على حد سواء، ومكافحة التهريب.

- 6- وضع قوانين وتشريعات تلزم المؤسسات المولجة بالانتاج بإعتماد اجراءات الأمن الحيوي (Biosecurity) وتعميم هذه الاجراءات على كافة المعنيين من أجل الحصول على شهادات الجودة وسلامة الغذاء (ISO 22000 و HACCP).
- 7- تحديث القوانين والتنسيق في ما بين الهيئات والجهات المعنية بالمراقبة وتعزيز كفاءتها، وتطوير عمل الادارات العامة لتخدم متطلبات القطاع الخاص بالكفاءة اللازمة وتسهيل عمله وعدم التضيق عليه وإشراكه في وضع السياسات والاستراتيجيات. وكذلك تطوير امكانيات المختبرات وزيادة عددها، وتفعيل التواصل مع المجتمع المحلي عبر خط ساخن لدى الجهات الرسمية المعنية.
- 8- تشجيع الاستثمار الزراعي في الدول العربية التي تمتلك الموارد المطلوبة، واستثمار الموارد بشكل عقلاني وغير جائر بهدف تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الاطار تبرز أهمية ترشيد استخدام المياه في الزراعة، والتنبه المبكر الى تداعيات التدهور البيئي والملح والتصحر على المستوى الوطني والعربي.
- 9- إعتقاد نظام عربي لتوحيد اجراءات السلامة في مجال المبيدات.
- 10- الذهاب بشكل تدريجي الى تحقيق أفضل المواصفات والمعايير الدولية في مجال السلامة الغذائية.
- 11- ترشيد استخدام المخصبات لتعزيز ايجابياتها وتقليل السلبات وبالتالي حماية الصحة العامة، وزيادة التوعية والارشاد الزراعي، وترشيد استخدام الأدوية الزراعية، ومنع استخدام المبيدات غير المسموح استعمالها، وضبط الأسواق ومنع التهريب.
- 12- التحول التدريجي من المواد الكيماوية الى المواد البيولوجية، والتوجه نحو المنتجات المعدلة وراثياً بشرط ضمان حق المستهلك في معرفة مكوناتها بشفافية.
- 13- احترام فترة الأمان والتحریم الزراعي.

#### جلسة العمل الرابعة: الصناعات الدوائية والحماية الصحية للمواطن.

- 1- أهمية التوعية الشاملة لمكافحة تجارة واستخدام الأدوية المزورة، وذلك من خلال حملات التوعية على المستوى المحلي والتعاون المشترك بين الدول العربية لمكافحة هذه الظاهرة.
- 2- ضرورة إنشاء مختبر مركزي لتحليل العينات الدوائية وتحصين مهنة الصيدلة وعدم اعتبارها مهنة تجارية فحسب.
- 3- تعزيز وتطوير وحماية صناعة الأدوية على المستوى العربي.

- 4- وضع آليات وتوحيد معايير التسجيل والاعتماد الدوائي في الدول العربية.
- 5- تعزيز الاستثمارات في مراكز الأبحاث والتحليل الطبية.
- 6- تفعيل دور وجهود مؤسسات العمل العربي المشترك في إقامة صناعة دوائية عربية متطورة.
- 7- تفعيل الصندوق العربي للتنمية الصحية الخاضع لمجلس وزراء الصحة العرب.
- 8- التعامل الاستراتيجي وعلى نطاق وطني شامل في تخفيض الكلفة الصحية للاستشفاء.
- 9- تطوير وتعزيز دور المجتمع المدني في التوعية والتنسيق مع الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص.
- 10- أهمية العمل وفق المعايير الطبية والصحية في الرقابة على الجودة والممارسات في الصيدليات وتوفير الطعام في المستشفيات، والمعالجة السليمة للنفايات الطبية.
- 11- أهمية وجود ضمان صحي إلزامي للجميع مما يحد من ظاهرة التزوير في الدواء.
- 12- إنشاء هيئات مراقبة متخصصة في لبنان على غرار (FDA) في الأردن والولايات المتحدة الأمريكية.

#### جلسة العمل الخامسة: حماية المستهلك ودور الجهات الرسمية.

- 1- ضرورة استكمال المظلة القانونية الأساسية لحماية المستهلك واصدار القوانين المعنية بسلامة الغذاء والدواء والصحة، والتي تتضمن قانون سلامة الغذاء، وقانون المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون تنظيم بيع الأدوية والأسمدة الزراعية، وقانون الحجر الصحي، وقانون التدخين، وقانون الزراعات العضوية.
- 2- اعتماد مرجعية رسمية مستقلة للمستهلكين خارج وزارات التجارة والصناعة والاقتصاد.
- 3- وضع استراتيجيات وطنية شاملة لمعالجة قضايا سلامة الغذاء والدواء، وإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في تطبيقها وتوجيهه لوضع برامج تخدم أهداف هذه الاستراتيجيات.
- 4- التأكيد على التعاون بين جميع المعنيين بهدف التكامل ومنعاً للتكرار.
- 5- تفعيل دور جهات الرقابة.
- 6- جمع المعلومات والاحصاءات بشكل دوري وعلمي ووضعها بمتناول جميع المعنيين.

وفي الختام، أوصى المشاركون في المنتدى بأن يعقد على مستوى مؤتمر وبشكل دوري. ثم قدم سعادة النائب الدكتور عاطف مجدلائي، نيابة عن منظمي المنتدى، شهادات تقدير للخبراء الفنيين الذين ساهموا في إعداد قانون سلامة الغذاء في لبنان، وهم السادة:

- الدكتور رجا طنوس، عميد سابق لكلية الزراعة والعلوم الغذائية في الجامعة الأميركية في بيروت.
- الدكتور حسين ديب، بروفيسور العلوم الغذائية في الجامعة اللبنانية.
- الدكتور توفيق رزق، عميد كلية العلوم في الجامعة اليسوعية.
- الدكتورة مي جردي، أستاذة في الجامعة الأميركية في بيروت.